استوعب مضامين البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية

برنامج رقابي فاعل لحماية المال العام.. وأداء أفضل لمؤسسات الدولة

■ يعتزم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة خلال الفترة القادمة تنفيذ برنامج رقابي مطور يعتمد على آليات ووسائل جديدة إلى جانب تطوير الأساليب القديمة الجاري العمل بها حالياً.. وفقاً لما تتطلبه المتغيرات الطارئة على بيئة العمل الرقابي، ويتضمن البرنامج عدداً من المهام والأهداف الرقابية سيما في تطوير مجالات عملية المتابعة وأيضاً التدقيق والمحاسبة بما يساعد على كشف بؤر الفساد والمتلاعبين بالمال العام وتصحيح الاختلالات المالية والإدارية التي تتضمنها أنظمة وإجراءات أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة..

(٣١٤) قضية فساد.. و(١٤٩٨) مهمة رقابية.. و(١٥٥٦) تقريراً العام الماضي

السنفي: تعديلات أساسية على مفاهيم العمل الرقابي.. وعدم مواكبة المتغيرات لن نسمع به

■ كتب/ بليغ الحطابي

ويأتي في أولوية تلك المستجدات- حسب الدكتور عبدالله السنفي رئيس الجهاز- البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للسنوات القادمة والذي اشتمل على إجراءات وملاحظات مهمة ذات الصلة بمكافحة الفساد وتعزيز العمل الرقابي وتفعيل دور الجهاز وتطوير أدائه بما يكفل أداء جيداً مواكبة للالتزامات الحكومية.. والدولة بشكل عام مع الجهود الدولية للقضاء على ظاهرة الفساد والحد من آثارها.. وأشار رئيس جهاز الرقابة والمحاسبة إلى أن برنامج رئيس الجمهورية أصبح الآن بعد أن تم ترجمته في مصفوفة تنفيذية على مستوى كافة الوزارات والوحدات المعنية بالتنفيذ ومنها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة- أصبح استحقاقاً وطنياً واجب التنفيذ.. وأضاف أنه ألقى على الجهاز مسؤوليات والتزامات إضافية.. مما يستدعي إجراء تعديلات أساسية على مفاهيم وأهداف العمل الرقابي الذي يجرى تنفيذه في مؤسسات الدولة الخاضعة لرقابة الجهاز..وبيّن السنفي في السياق ذاته أنه ولأهمية ما يمثله التوجه العام للدولة وأهداف برنامج رئيس الجمهورية فإن الجهاز سيقوم بالإعداد لعقد ورشة عمل لدراسة المتغيرات التي طرأت على بيئة العمل الرقابي وتحديد آثارها ومتطلبات تنفيذها.. مؤكداً أن عدم مواكبة المستجدات المتلاحقة التي تطرأ على العمل الرقابي يعني الجمود الذي سرعان ما يتحول إلى تخلف وهو ما لم نسمح به ولايمكن قبوله..

تطوير أداء الحكومة

● كما يسعى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ووفقاً لخطته السنوية للعام الحالي ٢٠٠٧م، إلى تطوير مجالات الفحص والمراجعة لتلبية التزامات الجهاز بشأن التقييم السنوي والبرنامج الاستثماري للسلطة المحلية.. حيث تؤكد الخطة على ضرورة التخطيط المبكر لإعداد تقارير الجهاز وفق عدد من الإجراءات الكفيلة لإعداد الميزانية العامة للدولة على مستوى السلطة المركزية والمحلية وموازنات الوحدات الاقتصادية والمستقلة والملحقة وأيضاً الصناديق.. وبما يضمن تقديم التقارير في موعدها القانوني المحدد..

مراقبة استراتيجية الأجور

● وحددت الخطة السنوية للجهاز مجموعة من الالتزامات التي ستتم متابعتها خلال هذا العام أهمها تشكيل لجنة من مختلف القطاعات تتولى مسؤولية تقييم أداء الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز.. إلى جانب تقييم مستوى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية بالإضافة إلى اخضاع استراتيجية المرتبات والأجور التي تنفذها وزارة الخدمة المدنية كظاهرة للمراجعة والتحقق من مدى سلامة تطبيقها بناءً على توصيات الاجتماع السنوي الـ(١٦) لقيادات الجهاز المنعقد مؤخراً.. إلى جانب التوسع في تغطية المراجعة لعدد أكبر من الوحدات الإدارية ومنها وحدات السلطة المحلية في عدد من المديريات ووحدات القطاع الاقتصادي ومنها شركتا الاتصالات «تيليمن» و«يمن موبايل»..

■ خطة التوجهات: لجنة لتقييم أداء الوحدات الحكومية.. واستراتيجية الأجور ستخضع للمراجعة والتحقق هذا العام

كفاءة الأنظمة وتطويرها

● وفيما يتعلق بتطوير إجراءات المراجعة الداخلية فقد أشارت الخطة السنوية إلى أن الجهاز سيستمر في عملية التقييم والمتابعة لمدى كفاءة الأنظمة الرقابية الحالية في حماية المال والممتلكات العامة ومكافحة الفساد.. إضافة إلى التأكد من سلامة أنظمة الرقابة المطبقة حالياً لكل الأنشطة.. بما في ذلك المحافظة على الأصول الثابتة والتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من قبل الجهات المختلفة وتحقيق الرقابة المالية على الفروع وكذا العمل على تحقيق التكامل ومنع الازدواجية بين الوظائف وإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية.. إلى جانب التطوير المستمر لإجراءات المراجعة الداخلية بما يضمن استمرار تحقيقها للأهداف المرجوة.

صعوبات وتحديات

● وفي حين لفت البرنامج الرقابي- الذي يعتزم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تنفيذه- إلى التحديات التي تواجه الجهاز وتؤثر على استقلاليته في أداء مهامه.. وإلى الصعوبات التي تواجهها فروع الجهاز في المحافظات.. أكد على أهمية تجاوز تلك التحديات بوضع الحلول والمعالجات الكفيلة بتعزيز استقلالية وتفعيل الدور الرقابي لفروعه في المحافظات بما يتلاءم مع المتطلبات في اتساع نشاطه ليشمل السلطة المحلية والعمل على تحسين أدائها واستغلال مواردها بشكل أمثل.. إضافة إلى تطوير برامج المراجعة بما يلبي متطلبات التقييم السنوي للأداء الحكومي وتعزيز قدرات فروع الجهاز في المحافظات من خلال رفدها بالتجهيزات الكفيلة للقيام بواجبها على أكمل وجه واستكمال الربط الالكتروني برئاسة الجهاز وتعزيز استقلاليتها بموازنتها السنوية أسوة بأجهزة السلطة المحلية.

وبالنظر إلى التقرير التفصيلي لمجمل أنشطة جهاز الرقابة خلال العام الماضي ٢٠٠٦م سنجد ذلك التضاد الذي لم يفد أحداً بل سيزيد من انهيار الأوطان قهقرياً.. فيقول التقرير الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه ان الوحدات والمهام المستهدف مراجعتها وإنجازها نحو (١٤٩٨) مهمة تم إ نجاز (٨٤٨) مهمة.. (١٣٢) مهمة منها تم مراجعتها والتقارير بشأنها قيد الطباعة و(١٠٣) مهام تمت مراجعتها وحالياً في إطار المناقشة.. فيما أوضح التقرير أن (٢١٧) مهمة لم يتم مراجعتها.. مبيناً أن القضايا التي تم اكتشافها بلغت نحو (٣١٤) قضية فساد بإجمالي ضرر أربعة مليارات و(٣١٠) ملايين ريال وقد تم الابلاغ بها.

وبشأن التقارير الصادرة لنفس العام ٢٠٠٦م أشار إلى أنه أصدر (١٥٥٦) تقريراً، (٥٨٠) منها لمهام وقضايا مرحّلة من خطط وأعوام سابقة.. وبنسبة (٣٧,٢٧٪) من عدد التقارير الصادرة.. في حين بلغ عدد الردود على تقارير الجهاز (٨٠٠) رد لاغير.. منها (٤٣٨) رداً وصلت بعد تحرير استعجالات لها- أي تحويلها إلى جهات الضبط القضائي- و(٢٢١) رداً لم يتم تحديد الموقف بشأنها من قبل الإدارات العامة والفروع وبنسبة (٢٧,٤٣٪).

وأشار التقرير إلى أن نسبة الانجاز في خطة العام الماضي ٢٠٠٦م بلغت نحو (٨٨,٨٥٪) وهو ما يشير- حسب التقرير- إلى ارتفاع عدد المهام المرحّلة لهذا العام ٢٠٠٧م..

وفيما يتعلق بصعوبات العام الماضي ٢٠٠٦م لفت إلى عدد من الصعوبات التي رافقت أداء فروعه في المحافظات والإدارات المعنية منها طول فترة المراجعة والتأخر في إصدار تقارير المراجعة وعدم استكمال الخطط الفصلية المرفوعة من الإدارات العامة والفروع على بعض المهام المدرجة في الخطة السنوية للجهاز إضافة إلى ارتفاع عدد الردود الواصلة التي لم يتم تحديد الموقف بشأنها..

أما من حيث علاقته بالجهات المعنية بمكافحة الفساد الأخرى مثل السلطة القضائية، أكد على أهمية تطويرها وتعزيزها بما يضمن تفاعلاً إيجابياً لتنفيذ ما تضمنه البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.. من خلال التكامل وتعزيز جوانب الثقة تجاه ما تكتشف من جرائم فساد وتلاعب بالمال العام، وتضافر الجهود لردع الفاسدين ومحاسبتهم لينالوا جزاءهم الرادع.

مشاركة منشآت سحب الماء مع محطة الكهرباء

اختيار الحسوة وكريتر بعدن موقعين لإنشاء محطات لتحلية المياه

كتب/ جمال مجاهد

■ من المقرر أن تعرض الهيئة العامة للاستثمار ووزارة المياه والبيئة في مؤتمر فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية خلال الفترة من ٢٢ _ ٢٤ ابريل القادم، فرصاً استثمارية في مجال إنشاء محطات تحلية المياه في إطار الدراسة الحالية لإعداد خطة شاملة لمياه عدن الكبرى.

وأكدت قائمة الفرص التي ستعرض على المؤتمر حصلت "الميثاق" على نسخة منها أن هناك رغبة في إنشاء مشروع صغير إلى متوسط للتحلية في المدى القصير من أجل أن تصبح اليمن على علم بالتكنولوجيا والقضايا المرتبطة بشرائها وتشغيلها.

وتشير التقديرات المبدئية للمياه إلى أن شراء مصنع تحلية بطاقة ٢٠ مل/اليوم سيكون مطلوب فوراً، وأن هذا المشروع سيكون منتجاً عام ٢٠٠٩م، إذا كانت طاقة التحلية المتبقية قد قسمت إلى مرحلتين فان معملين بطاقة ٨٩ مل/يوم سيكونان مطلوبين, الأول في ٢٠١٦م والثاني في ٢٠٢١م.

وتفترض التقديرات الأولية لمستوى المياه في مدينة عدن أن الإنتاج الافتراضي الذي يبلغ ٤٣,٦ مليون مليمتر مكعب يمكن المحافظة عليه حتى عام ٢٠٢٠م وأن الطبقة الصخرية المائية للحجر الرملي قادرة على إنتاج ٩,٥ مليون مليمتر مكعب من ٢٠٠٩-٢٠١٥,-م وبعد عام ٢٠٢٠م سيتحول الاستخراج من عوائد جميع الآبار إلى استخراج مستدام بقيمة قدرها ٢٧ مليون مليمتر مكعب في السنة وعليه فإن كمية مقدارها ٧٢,٢ مليون مليمتر مكعب/السنة من المياه المحلاة ستكون مطلوبة بحلول عام ٢٠٢٥م.

وتوضح تقديرات سعة التحلية المطلوبة أنه في عام ٢٠٠٩م ستكون طاقة التحلية الجديدة ٢٠ مليون لتر يومياً تصل في عام ٢٠١٦م إلى ٨٩ مليون لتر يومياً وتظل على حالها حتى عام ,٢٠٢١م أما الطاقة الإجمالية للتحلية فتبلغ ٧,٣ مليون متر مكعب في السنة في عام ٢٠٠٩م، و٣٩,٨ مليون متر مكعب في السنة في عام ٢٠١٦م، و٧٢,٢ مليون متر مكعب في السنة بحلول عام ٢٠٢١م.

متطلبات رئيسية

وأكدت قائمة الفرص الاستثمارية أن المتطلبات الرئيسية لموقع محطة تحلية المياه تتمثل في مصدر لنوعية جيدة من مياه البحر خالية من التلوث، كأن يكون الموقع بعيداً عن بقع الزيت المحتملة، وأن يكون بعيداً عن مصبات المجاري، وأن يكون الموقع بعيداً عن المواقع الصناعية والشحن، فضلاً عن النفاذ إلى المياه العميقة "من الأفضل عمق ١٠ أمتار"، وأن يكون الموقع حيث يمنع إعادة تداول المياه شديدة الملوحة الناجمة إلى مدخل مياه المحطة.

ومن متطلبات الموقع كذلك توفر الطاقة الكهربائية كأن يكون الموقع قريباً من أصول نظام التوزيع، ووجود الأرض. وبالأخذ في الاعتبار المناطق المخصصة للتنمية مستقبلاً يجب أن تقع المحطة في الشريط الساحلي بين البريقة والساحل الشرقي المتفرع من خور مكسر إلى حدود المحافظة.

مواقع تحلية المياه

ويؤكد المسئولون في وزارة المياه والبيئة أنه بالرغم من أن الساحل الجنوبي قرية فقم لجزيرة المربع لديه نفاذ جيد إلى خليج عدن أو مورد مياه البحر، إلا أنه يقع بعيداً من المناطق المتطلبة للمياه، مما يجعل تكلفة التوزيع كبيرة، وهي تقع قريبة من مناطق مصافي تكرير النفط. وبما أن التناضح العكسي حساس بشكل خاص بالنسبة للتلوث من الهيدروكربونات، فليس من الحكمة وضع موقع المحطة قريباً من مصافي النفط. أما المنطقة الممتدة من البريقة حول خور بير أحمد فهي قابلة للتلوث أيضاً من مصافي البترول وصناعات البتروكيماويات، بالإضافة إلى أنها خليج مغلق مما سيجعل التخلص من ماء المحطة شديد الملوحة صعباً. ولذلك ليست المنطقة مناسبة للمحطة.

وقال المسئولون إنه وبالنظر إلى الخليج من شمال البريقة فقط وحولها إلى ميناء شحن البضائع وموقع الحاويات تم تحديد المنطقة القريبة من محطة كهرباء الحسوة على أنها متاحة. ولهذا فإن الميزة الواضحة تتمثل في كونها قريبة من محطة كهرباء يمكن الاعتماد عليها وقد تكون هناك إمكانية مشاركة منشآت سحب الماء مع محطة الكهرباء.

واعتبروا أن موقع الحسوة على الأرجح يمثل أفضل قسم مفتوح من الخليج على طول الشريط الساحلي. وتابعوا "لا يرى هذا على أنه تفضيل على إيجاد موقع بديل على هذا الامتداد الساحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منشآت الـ LWSCA قريبة من محطة الكهرباء. والمخاوف الرئيسية حول الموقع أنه على خليج حيث تكون المخاطرة في إعادة سحب الماء شديد الملوحة الخارج من المحطة، وهناك خطر كبير في التلوث من أجزاء الميناء ومخارج مياه المجاري القريبة".

في حين أن منطقة الخليج حول المعلا غير مناسبة هي الاخرى، بسبب خطر التلوث الكامن ولأنها شبه مغلقة. أما الجزء الجنوبي من جوار شبه الجزيرة حول التواهي إلى كريتر فقد يبدو أنه يعطي نفاذ جيد إلى خليج عدن. ولكن لسوء الحظ ستجعل معظم المنطقة الصعبة مكلفة من حيث الإنشاء والبناء وهناك انعدام للمواقع المتاحة.

وأشار المتخصصون في وزارة المياه والبيئة إلى أن موقع معسكر الجيش في كريتر سيكون موقعا مناسباً، حيث يوفر نفاذاً جيداً إلى المياه المحيطة بكريتر. وبالاضافة إلى ذلك، يمكن التخلص من الماء شديد الملوحة الخارج من المحطة إلى الخليج على الجانب الغربي من البرزخ وبالتالي هناك أمن من خطر إعادة سحب المياه الخارجة من المحطة إليها مرة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموقع قريب من منشآت الـ LWSCA.

وأكدوا أن المنطقة الساحلية الواقعة شمال خورمكسر تتمتع بتوفر وصول جيد إلى المياه المفتوحة من خليج عدن. غير أن هذا الامتداد للشريط الساحلي مميز للسياحة وهناك فرصة ضئيلة للعثور على قطعة أرض مناسبة. بالإضافة إلى ذلك فإن قعر البحر مسطح جداً في هذه المنطقة، وتوفر مدخل مسرب طويل سيكون مطلوباً ليوفر مصدر مياه جيدة من المسرب المفتوح.

وبالامتداد شمالاً على الساحل الشرقي باتجاه حدود محافظة عدن قد يكون هناك احتمالاً للحصول على قطعة أرض مناسبة. وعلى الرغم من أن الموقع في هذه المنطقة سيوفر وصول جيد إلى المياه المفتوحة من الخليج, إلا أنه تبرز مشكلة ضحالة "قلة عمق" المياه والتي تتطلب مسرب طويل وتوفر مصنع معالجة المخلفات مما يجعل هذه المنطقة غير مناسبة. ولذلك رجح المتخصصون في وزارة المياه والبيئة خيارين بالنسبة لموقع معمل التحلية هما الحسوة وكريتر.